

من وزيرة المالية

01/10/2025

1095

إلى

الموضوع: حول تطبيق أحكام الفصل 112 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية

المرجع: مكتوبكم الوارد علينا بتاريخ 23 جويلية 2025

لقد ذكرتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنه في إطار ممارستها لنشاطها تقوم مؤسساتكم التعليمية الكندية " المقيمة بتونس بالاستعانة بخبراء بيداغوجيين يحملون الجنسية الكندية ومقيمين بكندا للقيام بدورات تكوينية لفائدة أعوانها. كما ذكرتم أنه عند دفع مؤسساتكم لأتعاب هؤلاء الخبراء تقوم بتطبيق خصم من المورد بعنوان الضريبة على الدخل بنسبة 15% وبمعنوان الأداء على القيمة المضافة بنسبة 19%. وعلى هذا الأساس تساءلتم في هذا الصدد إن كان يتوجب على مؤسساتكم عند تحويل مبالغ الأتعاب المذكورة إلى الخارج الاستظهار بشهادة في تسوية الوضعية الجبائية طبقا لأحكام الفصل 112 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية.

وجوابا، أشرّف بأن أحيطكم علما أنه طبقا لأحكام الفصل 112 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية يستوجب على الأشخاص المستقرين بالبلاد التونسية المدينين بمدخيل خاضعة لخصم من المورد تحرّري من الضريبة الاستظهار بشهادة تثبت تسوية الوضعية الجبائية بعنوان كل الأداءات والمعاليم المستوجبة مسلمة من قبل مصالح الأداءات المختصة وذلك عند تحويل المدخيل المذكورة لفائدة الأشخاص غير المقيمين وغير المستقرين. غير أنه لا يستوجب الاستظهار بالشهادة المذكورة في صورة تحويل مدخيل أو أرباح خضعت للخصم من المورد طبقا للتشريع الجاري به العمل شريطة الإدلاء بشهادة تثبت احتساب الخصم من المورد على المدخيل أو الأرباح موضوع مطلب التحويل على أساس النسب المنصوص عليها بمجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات.

وبالتالي فإن مؤسستكم تكون غير معنية بالاستظهار بشهادة في تسوية الوضعية الجبائية عند تحويل مبالغ الأتعاب إلى الخارج لفائدة الخبراء البيداغوجيين وذلك شريطة الاستظهار بشهادة تثبت احتساب الخصم من المورد على هذه المبالغ موضوع مطلب التحويل وذلك على أساس النسب المنصوص عليها بمجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات.

وتقبلوا فائق عبارات التقدير.

والسّلام

عن وزيرة المالية وبتفويض منها

المدير العام  
للمدراسات والتكوين الجبائي  
يحيى الشرحي